

كلمة مدير عام الاقتصاد والتجارة السيدة عليا عباس في المنتدى الاول للمنافسة

في الدول العربية

23 كانون الثاني 2020

حضرة الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا في الامم المتحدة السيدة رولا

دشتي،

حضرة رئيس قسم المنافسة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية السيد انطونيو كابوبيانكو،

اصحاب السعادة والمعالي،

أيها الحضور الكريم،

يشرفني ان اتواجد معكم في المنتدى الاول للمنافسة في الدول العربية المنظم في مقر اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

(OECD) ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

يصادف انعقاد هذا الاجتماع في بيروت في وقتٍ حسّاس للغاية يعاني فيه لبنان من مشاكل هائلة

على الصعيد الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

إن هذا المنتدى يشكل منصةً تتيح للمشاركين الإطلاع على أحدث التطورات فيما يتعلق بقوانين

المنافسة بغية معالجة التحديات الأساسية المُحدِقة باقتصادات المنطقة العربية المتأثرة بالنزاعات

والأوضاع الهشة.

سيّداتي سادتي،

لطالما حدّر لبنان طوال السنوات المنصرمة من خطورة تضيق الأزمات الإقليمية الخانقة على مالتنا العامة الضعيفة أساساً وعلى بنيتنا التحتية المهترئة. وقد تُرجمت هذه المخاوف من خلال العجز التجاري والمالي الكبير والبطالة المرتفعة والانخفاض في الاستثمارات الأجنبية وفي النمو الاقتصادي الذي وصل الى صفر % بعد ان كان 10% قبل بداية ما سمي بالربيع العربي في العام 2010.

مما لا شك فيه بأنّ الحاجة باتت ملحة في لبنان، أكثر من أي وقت مضى، إلى إجراء إصلاحات بنيوية في الاقتصاد الامر الذي يستوجب أداءً أفضل، من اجل التوصل الى تعزيز النمو الاقتصادي المطلوب بهدف خلق فرص عمل اضافية.

في هذا السياق، ارسلت وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية منذ شهر تقريبا مشروع قانون للمنافسة الى مجلس الوزراء لإحالاته الى المجلس النيابي بهدف اقراره، وذلك بعد ان قامت بإدخال التعديلات المقترحة من المنظمات الدولية التي ساعدتنا على تحديثه لاسيما الاسكوا، الاونكتاد وOECD.

إن التجارة في الليبراليات المعاصرة تقوم على مبدأ الحرية التجارية اقتناعاً منها بفعالية الاقتصاد الحر في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي لأن المنافسة الحرة تدفع إلى تطوير وتحسين المنتجات وعرضها بالثمن المناسب. اما الهدف الاساسي لقانون المنافسة يجب ان بصوب على تحقيق التوازن وصيانة حرية المنافسة والمصلحة الاقتصادية العامة وكذلك حماية المستهلك. ان اهمية الترابط بين سياسة المنافسة وباقي السياسات الاقتصادية وخاصة السياسات التجارية وعلاقتها

بتحرير التجارة الدولية ومساائل التنمية تبرر الدور الهام الذي تشغله المنافسة في اقتصاديات العالم. خاصة وان قوانين المنافسة يجب ان تشكل وسيلة الدفاع الاولى لحماية اقتصاد الدول النامية من خطر السلوكيات التجارية للشركات المتعددة الجنسيات الناجمة عن العولمة. هذا ما دفع الى وضع تشريعات المنافسة في سلم اولويات هذه الدول، حماية لاقتصاداتها المحلية ولتجنيبها آثار هذه الممارسات المخلة بالمنافسة.

ان تحفيز المنافسة وتطبيق قانونها في ظل حرية الاسعار، يعتبر من أهم الآليات التي يتم اللجوء اليها لحماية حقوق المستهلك بوصفه الطرف الاضعف في العمليات التجارية التبادلية، وذلك من خلال تنويع العروض المقدمة له وتحسين جودة السلع والخدمات وتقليص الاسعار لتقريب مستواها من كلفة الإنتاج.

ايها الحضور الكريم،

ان السوق اللبناني يعاني من ضعف في تركيبته الاقتصادية، نظرا لصغر حجمه من جهة، ونظرا لسيطرة الامتيازات والاحتكارات الممنوحة لأشخاص الحق العام والخاص في غالبية القطاعات الاقتصادية او الخدماتية من جهة اخرى، مما يجعل تنظيم هذا السوق واعادة هيكلة قطاعاته الاقتصادية وفتحها للمنافسة، امرا بالغ الاهمية بل وضرورة ملحة، لتأمين بيئة اعمال تركز على المنافسة الصحيحة والعادلة، وتشكل ضمانا وحماية للمستثمرين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسمح لهم بممارسة نشاطهم بعيدا عن التأثيرات السلبية الناجمة عن الممارسات المخلة بالمنافسة لاسيما سيطرة الاشخاص المهيمنين في السوق.

ان اطار المنافسة القانوني النافذ حاليا في لبنان، لا يشكل منظومة كاملة مناهضة للأعمال المخلة بالمنافسة وبالتالي فهو غير قادر على تنظيم المنافسة في السوق او التصدي للممارسات المخلة بها واحداث التعديلات المطلوبة في هيكلية القطاعات الاقتصادية الحالية او التي من دونها لا يمكن تحفيز الاستثمار وتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة والريادية، القائمة على التجدد والابتكار وزيادة نسبة مساهمتها في الاقتصاد اللبناني. لذلك فان تحقيق نمو في الاقتصاد الوطني يستوجب، وبالتوازي مع تحفيز الاستثمار، اطلاق عملية ترشيد الإنفاق العام، الامر الذي يمكن تحقيقه من خلال احكام قانون ينظم المنافسة ويتكامل في هذا الاطار مع قانون المحاسبة العمومية والقوانين ذات الصلة.

لقد استندت الوزارة في اعادة صياغة أحكام قانون المنافسة على الملاحظات القيّمة التي ارسلتها المنظمات الدولية لاسيما الاسكوا، الاونكتاد و OECD، التي ابدت رغبتها بمساعدة لبنان في اعداد قانون منافسة حديث ومتطور.

اختم شاكرة جميع الجهات التي ساعدت وزارة الاقتصاد والتجارة ولازالت تبدي الرغبة بالمساعدة واشدد بأنّ لبنان بحاجة اليوم إلى كلّ الدعم الخارجي الممكن لتخطي هذه المرحلة الصعبة والمصيرية التي يمر فيها.

أتمنى كلّ النجاح لهذا الملتقى وإنّي أتطلّع إلى التوصيات التي ستننتج عنه، أمله ان تكون على قدر تطلعاتنا وان تساعد بازدهار ونمو كلّ دول المنطقة ومن بينها لبنان في اقرب وقت ممكن.